الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلمة السيّد وزير العليم العالي والبحث العلمي
في افتتاح الندوة الوطنية للجامعات
بوهران الخميس 07 أكتوبر 2021

07 اكتوبر 2021

كلمة السيّد وزير العليم العالي والبحث العلمي
في افتتاح الندوة الوطنية للجامعات – الخميس 07 أكتوبر 2021

السيد والي ولاية وهران،
السيد رئيس المجلس الشعبي الولائي،
السيدات والسادة إطارات الوزارة،
السيدات والسادة رؤساء الندوات الجهوية للجامعات،
السيدات والسادة مديرو المؤسسات الجامعية،
السيدات والسادة مديرو الخدمات الجامعية،
السيدات والسادة ممثلو النقابات المعتمدة بالقطاع،
السيدات والسادة ممثلو الجمعيات الطلابية،
السيدات والسادة ممثلو وسائل الاعلام،
السيدات والسادة الحضور

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

بداية، يسعدني أن ألتقي بكم مجددا في هذه الندوة الوطنية للجامعات، والتي تأتي، لأوّل مرّة، قُبَيلَ الدّخول الجامعي المرتقب يوم الأحد 10 أكتوبر 2021، حيث جرت العادة على عقدها بعد الدّخول الجامعي. وهذا من أجل التأكيد على الأهمّية التي نوليها للتحضيرات النهائية المتعلقة بالدّخول الجامعي 2021-2022 في جوانبه المختلفة، كونها فرصة لتلاقي كلّ الفاعلين الذين لهم علاقة بهذا الحدث من أعضاء الأسرة الجامعية.

وأغتنم هذه المناسبة للتّرحيب بمديري المؤسسات الجامعية الجُدد الذين تمّ تعيينهم مؤخّرا على مستوى مختلف مؤسسات التعليم العالي، متمنّيا لهم كامل التّوفيق في أداء مهامهم، وتحقيق القيمة النوعية المضافة المنتظرة منهم.

والشكر موصول ايضا لمسؤولي المؤسسات الجامعية والخدمات الجامعية، ومن خلالهم كل أفراد الأسرة الجامعية، وكذا مختلف الشركاء الاجتماعيين من ممثلي الأساتذة والباحثين والطلبة والعمال، على كل المجهودات التي بذلوها ولا زالوا، في هذه الظروف الصحية الصعبة المترتّبة عن تفشّي جائحة كوفيد-19، والتي يتزامن معها الدخول الجامعي الحالي، وللسنة الثالثة على التوالي، وهو ما يدعونا الى التحلّي بالقواعد والتدابير الوقائية المعمول بها في هذا الشّأن.

إن التّدابير المتّخذة هذه السنة، جاءت بعد استشارة واسعة لأعضاء الأسرة الجامعية وعلى كلّ المستويات، وكذا بعد تقييم دقيق وشامل لوضعية سير ومتابعة التدابير المتخذة خلال السنة الجامعية المنقضية. وذلك بهدف تحسين سير النشاط البيداغوجي، والتقرّب قدر المستطاع من الحالة الطبيعية التي يجب أن تكون عليها الحياة الجامعية عموما، ويسير بها المرفق العمومي للتعليم العالي خصوصا.

كما أغتنم هذا اللقاء لدعوة مديري المؤسسات الجامعية والخدمات الجامعية، الى مزيد من التنسيق وبذل جهود أكبر لتوفير المناخ المناسب من أجل إنجاح الموسم الجامعي الحالي واستقبال الطلبة في أحسن الظروف.

لقد وضعنا في أولوياتنا، السنة الماضية، محاولة التقليل من انتشار الوباء، عن طريق تغليب قواعد الوقاية وتدابير التباعُد. غير أنّنا، هذه السنة، وبفضل جهود السلطات العمومية في سبيل توفير اللقاح، تبقى الأسرة الجامعية، أمام فرصة حقيقية من أجل استعادة أجواء الحياة الجامعية العادية، عن طريق التكثيف من عمليات التحسيس من أجل الإقبال على تلقي جرعات اللقاح المتوفّرة بالشّكل اللازم، وبالتسهيلات والطرق المناسبة. وبالمناسبة، فإنّ الطلبة والأساتذة والعمّال مدعوّون إلى الإقبال على مراكز التلقيح المتوفّرة على مستوى المؤسسات الجامعية والمؤسسات الاستشفائية المختلفة، من أجل تلقّي اللقاح، مما سيسمح بتوفير مناعة جماعية، تضمن سلامة وصحة الجميع.

السيدات والسادة؛

يعدّ الدخول الجامعي بالنسبة لنا مناسبة مهمة، تستوجب تجنيد كل أفراد القطاع، والتخطيط والاستعداد المسبق له، مع تسخير جميع الوسائل البشرية والمادية المتاحة والمتوفرة سواء على مستوى المؤسسات الجامعية أو على مستوى الخدمات، وذلك من أجل إنجاحه. والاستغلال الأمثل لكلّ الفضاءات والهياكل والإمكانات المختلفة الموضوعة تحت تصرّف كل مؤسسة، وضرورة استمثال الموارد المتوفّرة سواء في المجال البيداغوجي أو الخدماتي، أو في المجال البشري والمادي، إن على مستوى المؤسسة الجامعية الواحدة، أو بين عدّة مؤسسات جامعية. وهنا يجدر التأكيد على استغلال الزمن البيداغوجي كاملاً، وعدم تقييد النشاط البيداغوجي والحياة في المؤسسة الجامعية بمواقيت العمل الإداري.

إن ما يميّز السنة الجامعية 2021-2022 هو الارتفاع الملاحظ في عدد الحائزين على شهادة البكالوريا، والذي أدّى إلى زيادة صافية في العدد الإجمالي للطلبة تقدر بـ 88.000 طالب، ورفع بذلك عدد الطلبة المسجّلين في مؤسسات التعليم العالي إلى 1.696.000 طالب في كلّ الأطوار وميادين التّكوين.

وقد تسبب العدد الكبير في عدد الناجحين في شهادة البكالوريا صعوبات في عملية التوجيه والتكفل بمجمل الطلبات.

وقد تم الإعتماد على الرقمنة، في عملية التسجيل وتوجيه حاملي البكالوريا الجُدد، خاصة مع الوضعية الصحية الراهنة التي تعيشها بلادنا على غرار باقي كل دول العالم. كما تمّ توسيع الاعتماد على المعدل الموزون الذي يعدّ تجربة غير جديدة في القطاع، وهي الآن محلّ تقييم دقيق وشامل، مما سيسمح لنا باقتراح تصوّراتٍ أخرى من أجل تحسين هذا النظام، بدءاً من السنة الجامعية المقبلة 2022-2023، حيثُ سيتمّ عرض التصوّرات الأوّلية له خلال أشغال هذه النّدوة.

وفي هذا الشأن، وبخصوص التدابير المتخذة من اجل تسيير السنة الجامعية الحالية 2021-2022، تم اعتماد بروتوكول صحي، يقوم اساسا على تكييف سير الأنشطة البيداغوجية وفقا للظّروف الصحيّة الراهنة، لاسيما عبر اعتماد نظام تفويج الطّلبة حسب دفعات، فضلا عن تبنّي معايير محدّدة تسمح بتجنّب انتشار فيروس كوفيد-19 في الوسط الجامعي، سواء في المؤسسات البيداغوجية أو الإقامات الجامعية. ويعتمد هذا البروتوكول الصحي، على نمط التعليم المختلط، الذي يمزج بين التعليم عن بُعد الخاص بالوحدات الاستكشافية والأفقية من جهة، وبين التعليم الحضوري الذي يخصّ الوحدات الأساسية من جهة أخرى. وقد منحت السلطة التقديرية لمديري المؤسسات الجامعية في تكييف نظام الدّراسة حسب خصوصياتها، ووفقا لتطور الوضعية الصحيّة على مستواها أو على مستوى إقليمها، وذلك بالتنسيق طبعا، مع مختلف الشركاء الاجتماعيين والسلطات المحلية المختلفة.

وفي هذا السياق، أؤكد على ضرورة تجديد العمل بخلايا تسيير السنة الجامعية، التي تجمع إدارة المؤسسة الجامعية بمسؤولي الخدمات الجامعية، وممثّلي الشركاء الاجتماعيين، وممثّلي الطّلبة، حفاظًا على روح التنسيق والتشاور التي استطاعت هذه الآلية صقلها في الميدان. وضرورة انخراط الجميع في هذا المسعى، مهما اختلفت الآراء والتصوّرات.

وبهذه المناسبة، وحسب المعطيات التي تم جمعها من الميدان فإن جل المؤسسات قد استبقت المواعيد، واستطاعت خلق علاقة تشاركية وطيدة مألوفة بين مكوّناتها من إدارة وأساتذة وطلبة وعمال، غير أنّ بعض المؤسسات الأخرى تخلفت عن ذلك، وأدعوها، اليوم، إلى تدارك ذلك، وتفعيل أُطُر الحوار والتشاور والتنسيق المتاحة بما يسمح للجميع بالانخراط في المسعى العام الهادف لضمان سير سليم ومنتظم للسّنة الجامعية الجديدة.

لقد وجهت إليكم مؤخّرا تعليمة بخصوص مراعاة المؤهّل العلمي المطلوب لممارسة النشاط البيداغوجي في الحرم الجامعي، سواء بالنسبة للأساتذة المشاركين أو تمكين أساتذة باحثين من تأدية مهام تدريس بصفتها عملا ثانويا. ومنح الأولوية خلال القيام بهذه العملية لحاملي شهادة الدّكتوراه، وكذا التأكّد من حيازة الاطارات المستقطبة من القطاع الاجتماعي والاقتصادي للخبرة المهنية المؤكّدة.

ولقد تم اعتماد آلية قانونية لضبط عملية تقييم الطلبة وانتقالهم خلال السنة الجامعية الحالية، من خلال القرار الذي يحدّد الأحكام الاستثنائية المرخّص بها في مجال التنظيم والتسيير البيداغوجي والتقييم وانتقال الطلبة، في ظل فترة كوفيد-19، بعنوان السنة الجامعية 2021-2022.

السيدات والسادة؛

لقد تعزز قطاع التعليم العالي والبحث العلمي بعدة منشآت بيداغوجية وخدماتية بعنوان الدّخول الجامعي 2021-2022، تزامن معها اتخاذ عدة تدابير في مجالي التوظيف والترقية الى رتب أعلى.

فبخصوص المنشآت البيداغوجية فقد تم:

- وضع حيّز الخدمة صرحَيْن جامعيين هامين على مستوى القطب التكنولوجي المتميز بسيدي عبد الله، هما المدرسة الوطنية العليا للرياضيات، والمدرسة الوطنية العليا للذّكاء الاصطناعي. وقد تمّ اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان انطلاقة ناجحة لهما، تليق بمستوى الأهداف المتوخّاة من إنشائهما. حيث تمّ انتقاء طاقم تأطيري بيداغوجي من ضمن كفاءاتنا الوطنية المتميزة، والتي تنتمي الى مختلف مؤسسات التعليم العالي. ومرافقته بتأطير إداري مؤهل، بالإضافة إلى الشروع في إعداد النصوص التنظيمية الخاصة بهاتين المدرستين تطبيقا لأحكام المرسوم الرئاسي الخاص بإنشاء هاتين المدرستين. ويتمّ إجراء الاتصالات، حاليا، مع الشّركاء الأجانب قصد إبرام اتفاقات تعاون وتبادل للخبرات، ونقل للتجارب الناجحة.
- وأتوجه بالشكر الجزيل للسيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية على رعايته السامية لهذا المشروع، الذي ما كان ليتحقّق في هذا الظّرف الوجيز والصعب، لولا الأولوية والدعم الذي قدمه لإنشائهما.
- استلام 20.200 مقعد بيداغوجي جديد موزّعة على كل من ولايات الأغواط، تبسة، تلمسان، عين تموشنت، بوزريعة وسيدي عبد الله بولاية الجزائر، أم البواقي، برج بوعريريج، وهو ما سيرفع من قدرات الاستقبال الإجمالية إلى 1.471.000 مقعد بيداغوجي عبر كل الشبكة الجامعية، والتي سيتم توزيعها بشكل يتناسب مع خصوصية كل مؤسسة جامعية.

أما فيما يخص التأطير البيداغوجي:

- لقد تمّ تدعيم القطاع من حيث التأطير البيداغوجي بـــ 1.400 منصب مالي جديد، مخصّص لتوظيف الأساتذة المساعدين قسم "ب"، وهي العملية التي باشرت فيها مختلف المؤسسات الجامعية. ومع استغلال القطاع لمجمل المناصب المالية الشاغرة بعنوان سنة 2020، فقد سمحت العملية بتخصيص 1.655 منصب لتوظيف الأساتذة المساعدين قسم "ب"، و429 منصب لتوظيف أساتذة مساعدين استشفائيين جامعيين قسم "ب". وهو ما سيسمح بتعزيز نسبي للقدرات الفعلية الحالية للتأطير البيداغوجي، والتي ستبلغ نحو 65.509 أستاذ باحث، وهو ما سيضمن بقاء معدل التأطير البيداغوجي الوطني، والمقدّر بأستاذ واحد لكل 25 طالب، مع تفاوت هذا المعدل طبعا من مؤسسة جامعية إلى أخرى، ومن فرع تكوين إلى آخر.
- ساهمت عملية ترقية 1.172 من أستاذ محضر "أ" إلى مصف أستاذ التعليم العالي، في رفع عدد الأساتذة الباحثين في هذه الرتبة من 9.008 إلى 10.180 أستاذ،

وهو ما رفع نسبة التأطير النوعي إلى 37%، ومن نسبة الأساتذة الحائزين على شهادة الدّكتوراه إلى 63.5% من إجمالي هيئة التدريس. أمّا بخصوص التأطير في العلوم الطبّية، فقد ارتفع إجمالي قدرات التأطير إلى 6.244 أستاذا باحثا استشفائيا جامعيا، منهم 33.40% مِن ذوي المصف العالي.

- كما ستشهد، هذه السنة، وضع الآلية الجديدة المتعلقة بالتأهيل الجامعي لفائدة الأساتذة المحاضرين قسم "ب" حيّز التنفيذ، حيث فرغ القطاع من إعداد العدّة التنظيمية اللازمة، وشكلت اللجان الجهوية، حسب التخصصات المختلفة، والتي ستكلّف بدراسة ملفات المترشّحين؛ وسيتمّ الإعلان عن فتح الدّورة الأولى وفقا لهذا النمط الجديد من التأهيل، في الأيام القادمة.
- لقد تم إمضاء تعليمة، بين القطاع وكل من وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، والمديرية العامة للوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، التي تعتبر تمهيدا فعليا لاستحداث منصب مالي لحامل شهادة الدّكتوراه برتبة "دكتور" على مستوى كلّ قطاعات النشاط المختلفة، لتحسين الأداء على مستوى مختلف القطاعات، وهو الأمر الذي يتمّ العمل به في البلدان المتطوّرة.
- وبخصوص مسابقة الدّكتوراه، فإنه سيتم الاستماع خلال أشغال هذه الندوة إلى عرض حول التكوين في الدكتوراه، ومناقشة هذا العرض لضبط الترتيبات النهائية، والإعلان لاحقا عن فتح آجال إيداع عروض التكوين، وسيتم ربط هذه العروض بمشاريع البحث التكويني والبحث التطويري، وبمحاور تدخل ضمن اهتمامات قطاعات النشاط المختلفة المقيّدة ضمن مخطّط عمل الحكومة؛ وسيتمّ قريبا الإعلان عن الرزنامة الكاملة، التي يُنتظر أن تختتم بتنظيم المسابقات، بدءاً من شهر جانفي 2022.
- وسيتواصل، خلال السنة الجامعية 2021-2022، مسعى **إصلاح التكوين** في مختلف التخصصات. ويعكف القطاع على تنفيذ البرنامج التكويني الجديد الخاص بالسنة الرابعة من التكوين في **العلوم الطبّية**، فضلا عن اعتماد آليات جديدة في نمط التقييم والانتقال. وفي هذا الإطار أطمئن الطّلبة المسجّلين في العلوم الطبّية، أنّ عدد سنوات الدّراسة المعمول بها حاليا يبقى ساري المفعول، وأن التغيير يتمّ على مستوى البرامج التكوينية لتحسين جودة التكوين وجعله أكثر مواءمة مع ما هو معمول به في معظم دول العالم.
- كما تمّ إقرار، هذه السنة، تسهيلات عدّة على مجريات تنظيم المسابقة الوطنية للالتحاق بالطّور الثاني بالمدارس العليا، والتي جرت في 23 سبتمبر 2021، وقد تمّ الإعلان عن نتائج هذه المسابقة يوم الخميس 30 سبتمبر 2021.

وفيما يخص التأطير الإداري:

فقد شُرع في إدماج 2.494 مستخدم ضمن الأعوان العاملين في جهازَيْ الإدماج المهني والاجتماعي للشباب حاملي الشهادات، وباستغلال مجمل المناصب المالية الشاغرة، فإن العدد الإجمالي للمستخدمين الإداريين والتقنيين وأعوان المصالح المرتقب بالنسبة

للمؤسسات الجامعية يصل الى 60.909 مستخدَمًا، محقّقا بذلك معدّل تأطير إداري يقدّر بمستخدم واحد لكلّ 37 طالبا. أما بالنسبة لإدارة الخدمات الجامعية، فقد وصل عددهم الى 69.392 مستخدمًا، وبذلك يبلغ العدد الإجمالي للمستخدَمين الاداريين المرتقب في القطاع 130.301 مستخدَمًا.

السيدات والسادة؛

أغتنم انعقاد هذه الندوة لتقديم خالص الشّكر للقطاعات الوزارية المختلفة، التي ساهمت معنا في ضبط الترتيبات المصاحبة لتحضيرات الدّخول الجامعي، وتوجيه وتسجل الطلبة، وأخصّ بالشكر وزارة التربية الوطنية، على تزويدها لنا بنسخ رقمية لكشوف نقاط البكالويا؛ ووزارة الداخلية والجماعات المحلّية، على تزويدها لنا بقاعدة البيانات البيومترية؛ ووزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، على وضعها تحت تصرّف الطلبة آلية الدّفع الإلكتروني لحقوق التسجيل؛ ووزارة المالية على تسهيلات إدارة الضرائب التي أعفت الطلبة من تقديم شهادة الضرائب في ملف المنحة الجامعية، ووزارة السكن والعمران والمدينة؛ والسيدات والسادة الولاة، على الجهود المبذولة من أجل ضمان استلام المنشآت البيداغوجية والخدماتية ذات الأولوية، في الآجال المناسبة، وكذا وزارة الصحّة، التي جنّدت معنا مستخدميها، وتوفير كلّ الإمكانات اللازمة المتعلقة بعملية التلقيح ضدّ فيروس كوفيد-19، الموجّهة لفائدة كل أعضاء الأسرة الجامعية.

يشكّل مجال الخدمات الجامعية أولوية خاصة في القطاع، نظرا لما يقدمه من دعمٍ من أجل إنجاح سيرورة النشاط البيداغوجي. لذلك تم اتخاذ جملة من التدابير؛ منها:

- إحصاء كلّ الإقامات الجامعية، على المستوى الوطني، التي تعرف وضعية مهترئة، وتقرّر غلق 07 إقامات جامعية بكلّ من العاصمة وبسكرة وتلمسان ومستغانم وغليزان وقسنطينة، مع برمجة غلق 03 إقامات أخرى بسيدي بلعباس وتلمسان والمدية، وتحويل الطلبة المعنيين إلى إقامات أخرى مجاورة لائقة أو اقامات جديدة.
- فيما يخص الإيواء، استلم القطاع أيضا 21.170 سرير جديد موزعة على كل من ولايات الشلف، أم البواقي، تبسة، تيزي وزو، الأغواط، سيدي عبد الله بولاية الجزائر، سطيف، المدية، والمسيلة، وهو ما سيرفع من القدرة على الإيواء إلى 671.000 سرير.

كما باشر القطاع عملية تجديد حظيرة الإقامات الجامعية من سيارات للإسعاف، وأغتنم الفرصة هنا لتقديم الشّكر للسيد الوزير الأول على موافقته ودعمه وكذا أعضاء الحكومة على موافقتهم على الترخيص بعقد صفقة بالتراضي البسيط لاقتناء 30 سيارة إسعافٍ سيتمّ استلامها قريبا وستتواصل العملية لاقتناء عدد آخر من هذه المركبات.

السيدات والسادة؛

يعالج برنامج عمل القطاع المصادق عليه في مخطّط عمل الحكومة خلال الفترة من سنة 2021 إلى سنة 2024، الملفات الكبرى للقطاع، والتي تهدف إلى تحقيق انتقال نوعي متعدّد الأبعاد، سواء في مجال التعليم والتكوين، أو في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، أو في مجال التفتّح على المحيط الاجتماعي والاقتصادي، أو الحوكمة الجامعية.

فمن حيث التعليم والتكوين:

يأتي في مقدمة هذه العمليات مشروع القانون التمهيدي الذي يحدّد القواعد العامة للتعليم العالي، والذي يعوّل عليها القطاع من أجل تجسيد الإصلاحات في منظومة التعليم العالي، التي أمر السيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون بإجرائها وفي انتظار الانتهاء من مسار دراسة واعتماد هذا المشروع، باشر القطاع فعليا في إعداد النصوص التنظيمية ذات الصّلة به، ومنها:

- تعزيز العمل بنمط التعليم عن بُعد، ومراجعة خارطة التكوين الجامعية.
- متابعة مشروع تطوير الرياضيات في البلاد، بالتنسيق مع قطاع التربية الوطنية، والقطاع الاقتصادي،
- إعداد سياسة جديدة حول التوثيق الجامعي،
- تشجيع القطاع الخاص على المشاركة في الجهد الوطني للتعليم العالي.

من حيث البحث العلمي والتطوير التكنولوجي:

تحقيق هدف أسمى وهو **تحسين جودة البحث العلمي**، ويسعى القطاع إلى:

- تجسيد 150 مشروع، سنويا، ضمن البرامج الوطنية للبحث ذات الأولوية،
- مواصلة ترقية إنشاء الحاضنات، ومرافقة الطّلبة حاملي المشاريع الابتكارية، في إطار المؤسسات الناشئة ودُور المقاولاتية،
- وضع تدابير من أجل خلق وحدات البحث التطويري داخل المؤسسات الاقتصادية،
- ترقية نشاط إنشاء المؤسسات الفرعية على مستوى المؤسسات الجامعية والبحثية.

من حيث الحياة الطلابية:

سيواصل القطاع متابعة تنفيذ خارطة الطريق الاستعجالية حول **تحسين ظروف حياة الطلبة**؛ من خلال تهيئة الفضاءات والهياكل لتحسين ظروف الإقامة وخلق جو لائق لحياة الطلبة بالإقامات الجامعية، والعمل على تكثيف النشاط الرياضي والثقافي في الوسط الجامعي وتطويره.

من حيث تحسين التأطير البيداغوجي والبحثي:

- إقرار ترتيبات جديدة لمراجعة القوانين الأساسية لتثمين ممارسة الأستاذ الباحث والباحث الدائم،
- إعداد شبكات جديدة للتقييم تتعلق بترقية الأساتذة والباحثين، بوضع مقاييس علمية وموضوعية مطابقة للمعايير الدولية،

- إعداد قانون جديد للأستاذ الزائر بما يسمح باستقطاب الكفاءات الوطنية المقيمة بالخارج والكفاءات العلمية الأجنبية أيضا،
- تحسين ظروف عمل الأساتذة والباحثين.

من حيث التفتّح على المحيط الدّولي وترشيده:

العمل على تكثيف انخراط المؤسسات الجامعية والبحثية في برامج التعاون الدّولية وفقا لمبدأ "رابح-رابح"، بما يضمن مرئية أكثر للمؤسسات الجامعية والبحثية الجزائرية دوليا، وبما يسهم في نقل الخبرة والتكنولوجيا الأجنبية إلى الدّاخل، وتخفيف التكوين الإقامي في الخارج، ومراجعة نظام المنح، عبر توجيهها نحو الشّعَب المتخصصة والإستراتيجية فقط.

من حيث تحسين الحوكمة الجامعية وعصرنتها:

- تنظيم جديد للمؤسسات الجامعية والبحثية لتعزيز استقلاليتها وتزويدها بأدوات جديدة للحوكمة،
- مراجعة تنظيم جامعة التكوين المتواصل بمنحها قانونا أساسيا خاصا،
- تزويد المنظومة الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمية بوكالة وطنية لضمان الجودة كجهاز لاعتماد عروض التكوين وتقييم نشاطات المؤسسات الجامعية والبحثية، ووضع وكالة للتصديق والمعادلة،
- مواصلة رقمنة القطاع عن طريق منظومة إعلامية مندمجة تغطي النشاطات البيداغوجية والبحث.

السيدات والسادة؛

إنّ بقاء فيروس كورونا وانتشاره ببلادنا، تجعلني أجدد دعوتي لكل الفاعلين في الأسرة الجامعية من مسيرين وأستاذة وإداريين وطلبة، على الانخراط رسميا في مساعي القطاع لتكثيف عمليات التحسيس لفائدة جميع افراد الأسرة الجامعية، بأهمية التلقيح ضمانا لسلامة وصحة الجميع.

لقد تم عقد لقاءات محلية على مستوى معظم مؤسسات التعليم العالي جمعت كل الفاعلين، بما فيهم الشركاء الاجتماعيين من ممثلي نقابات الأساتذة والعمال وممثلي الجمعيات الطلابية، بهدف الاطلاع والتحضير للدخول الجامعي.

وبهدف الاطلاع عن كثب على هذه التحضيرات فقد نُظمت زيارات معاينة لنحو 12 مؤسسة جامعية من طرف إطارات الإدارة المركزية.

وفي الأخير، أشدّد على ضرورة أخلقة الحياة الجامعية التي أضحت تحدّيًا جماعيا وهدفا ساميًا، باعتبار أنّ الجامعة تبقى الفضاء الطبيعي الذي يجب أن يعكس مكارم السّلوك، وفضائل التعامل، والحوار ويجسّد كلّ صور الأمانة العلمية، والرؤى الموضوعية.

وأدعو مسؤولي المؤسسات الجامعية إلى تحيين وتكييف القوانين الأساسية للخلايا المحلية مع القانون الأساسي الداخلي النموذجي المعدّ من قبل مجلس آداب وأخلاقيات

المهنة الجامعية. ولقد أعدّ المجلس بوابة إلكترونية للآداب والأخلاقيات الجامعية تدخل الخدمة بدءا من اليوم.

وختاما، أجدد لكم شكري وعرفاني على المجهودات التي بذلتمونها في التحضير لهذا الدخول الجامعي، وأدعو الجميع للتجند بدء من صبيحة يوم الأحد 10 أكتوبر 2021 لإنجاح السنة الجامعية 2021-2022. وعملا موفقا للجميع.

أشكركم على كرم الإصغاء والمتابعة، والسلام عليكم